ناقشت الحساب الختامي لمصروفات التعزيزات العسكرية بحضور الوزير

«الميزانيات»: فريق عمل مع «الدفاع» لمعالجة كلفة «يورو فايتر» ضمن الميزانية العامة

■ عبدالصمد: هناك عدم انتظام في إحكام الرقابة على الميزانية الاستثنائية

■ التعاقد المبرم مع طائرات F18 غير واضح الكلفة ومتباين بصورة كبيرة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، الأربعاء الماضي، الحساب الختامي لمصروفات التعزيزات العسكرية بالإضافة إلى الحساب الختامي لوزارة الدفاع للسنة المالية المنتهية 2019/2018، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحفي أن اللجنة لاحظت أنه لم يتم إعداد أي حساب ختامي بصورة سليمة رغم مرور 4 سنوات على صدور قانون وضع ميزانية استثنائية لتسليح وزارة الدفاع بـ 3 مليارات دينار لمدة 10 سنوات، علمًا بأن وزارة المالية أفادت أثناء الاجتماع بأنها نسقت مؤخرًا مع الوزارة وأعدتها وهو ما ستتابعه اللجنة.

وأضاف عبد الصمد أن هناك عدم انتظام في إحكام الرقابة على الميزانية الاستثنائية ما أسفر عن عدم معرفة الرصيد المتبقي فيها بدقة والذي يتراوح ما بين "2.2 إلى 2.6 مليار دينار" بسبب اختلاف البيانات المقدمة من وزارة الدفاع إلى ديوان المحاسبة، إضافة إلى أن أحد التعاقدات المبرمة على هذه الميزانية الاستثنائية (طائرات F18) غير واضح التكلفة وتتباين بصورة كبيرة.

ولفت عبد الصمد إلى أن اللجنة تنتظر الإفادات الخاصة بعدم ممانعة وزارة المالية بإعادة إدراج ما تبقى من الميزانية الاستثنائية للتسليح ضمن الميزانية العامة للدولة أسوة بقانون التسليح السابق، وهو ما تؤكد اللجنة أهميته نظرًا لعدم تطبيق قانون التسليح الحالي بصورة صحيحة. وقال عبد الصمد إنه فيما يخص الحساب الختامي لوزارة الدفاع، فقد أبدت اللجنة تحفظها على ما قامت به الحكومة سابقا من إدراج تكلفة (طائرات يورو فايتر) البالغة 2.6 مليار ضمن قانون الإعتماد الإضافي الذي أقر سابقا لسداد 150 مليون دينار كدفعة مقدمة للعقد.

وبين أن هذه الصياغة غير السليمة أدت إلى تقييد العقد بهذه التكلفة في ظل قيام وزارة الدفاع عمليًا بسداد مبالغ تضخم أسعار تصنيع الطائرات التي وصلت فعليًا إلى 69 مليون يورو، في حين كان الأصل أن تدرج هذه التكلفة ضمن الميزانية والتي توجد لها آليات للتعامل معها.

وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة انتهت إلى تشكيل فريق ما بين المكتب الفني لها ووزارة الدفاع للتوصل إلى المعالجة الصحيحة للموضوع بعدما تنسق الوزارة مع ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ووزارة المالية.

وأضاف أن وزارة الدفاع أطلعت اللجنة على إجراءاتها بشأن إحالة (إبرام مذكرة التفاهم لعقد طائرات يورو فايتر) إلى النيابة العامة بعد توصية لجنة تحقيق الوزارة بهذا الأمر، وأن التحقيقات لا تزال جارية في مواضيع أخرى بشأن العقد.

وبين أن اللجنة أكدت أهمية إجراء الفحص المهني اللازم قبل تسلم مروحيات كاراكال من الشركة المصنعة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الفنية المنصوص عليها في التعاقد لا سيما وأن هناك لغطا في الموضوع، وقد وعدت الوزارة باتخاذ الإجراءات المناسبة، وأكدت اللجنة أيضا أهمية ضبط المناقلات المالية المتنامية لدى الوزارة، إذ نقلت مبالغ كبيرة من بند (صيانة الآلات الثقيلة) رغم أن الفحص الميداني لديوان المحاسبة أثبت الحاجة إليها لإصلاح الآليات المتعطلة والمتوقفة.

ووجهت اللجنة كلاً من الأجهزة الرقابية ووزارة الدفاع بأهمية تسوية حساب العهد وفقًا للقواعد الصحيحة لتنفيذ الميزانية، حيث انخفض رصيد حساب العهد بصورة غير سليمة محاسبيًا لما تم تحويله في السنوات السابقة للملحقيات العسكرية بالخارج.

السبيعي محذراً من «نية مبيتة لوأد قوانين العفو»: لن نقف متفرجين

الحميدي السبيعي

حذر النائب الحميدي السبيعي من وجود "نية مبيتة لوأد قوانين العفو"، مؤكدا "لن نقف متفرجين".

وقال: «تفاجأت بصفتي أحد مقدمي اقتراح قانون العفو الشامل الثاني بقيام اللجنة التشريعية بتصرف غريب، حيث تظرته مع أنه لم يكن مدرجا على جدول الأعمال، على الرغم من أن هناك ما لا يقل عن 500 اقتراح بقانون يسبقه، ولم يُطلب استعجاله ولم يستدع مقدموه ولم يؤخذ فيه رأي الحكومة، بل تم نظره خلسة ومن خلال باب ما يستجد من أعمال، ثم تم ضمه للتقرير السابق للعفو والذي أعلنت اللجنة التشريعية الانتهاء منه قبل شهر، ما يؤكد النية المبيتة نحو خلط الأوراق ووأد قوانين العفو، وهو الأمر الذي لن نقف أمامه كمتفرجين».

الشاهين لإطلاق اسم المرحوم عبدالعزيز المخلد على أحد المرافق الرياضية الكبرى

أعلن النائب أسامة الشاهين تقديمه اقتراحًا برغبة بإطلاق اسم المرحوم عبدالعزيز المخلد على أحد المرافق الرياضية الكبرى في دولة الكويت.

وقال الشاهين في مقدمة الاقتراح:

انتقل إلى رحمة الله – تعالى – المرحوم "عبدالعزيز المخلد" أحد مؤسسي نادي القادسية، والرئيس الأسبق للاتحاد الكويتي لكرة القدم في (1985 – 1986)، وحقق الراحل في فترة عمله الكثير من البطولات على الصعيدين الإقليمي والقاري، والذي أسس نادي الجزيرة، واتخذ من منزله مقرًا له، وأصبح فيما بعد نادي القادسية الحالي، وتولى الراحل العديد من المناصب في القلعة الصفراء وله العديد من الإسهامات التاريخية المشرقة بالنادي، حيث تولى أمانة السر خلال الفترة (1963 – 1970)، وتولى رئاسة النادي خلال الفترة (1987 – 1989)، ويُعتبر – رحمه الله – من أبرز الرياضيين السابقين في دولة الكويت، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"تسمية أحد المرافق الرياضية الكبرى في دولة الكويت باسم المرحوم عبدالعزيز المخلد – رحمه الله – عرفانًا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة في المجال الرياضي".

أكد أن آلية انتخابهم ووصولهم إلى قبة البرلمان يشوبها الكثير من الخلل

الخليفي: أداء النواب في مجلس الأمة تؤثر فيه الاصطفافات القبلية والطائفية والاجتماعية

محسن الخليفي

قال الناشط السياسي محسن الخليفي إن الأداء السياسي في الكويت على المستوى النيابي وصل إلى وضع غير مطمئن للناس، مشددا على أن هذا الأمر لا يمكن السكوت أو التغاضي عنه لأنه مصير شعب ووطن.

وتطرق الخليفي إلى آلية تشكيل الحكومات المتعاقبة، معتبرا أن الحكومة يجب أن تنبثق في معظمها من رحم مجلس الأمة المنتخب دستورياً، وذلك حسب المادة 56 من الدستور الكويتي والتي تنص على أن تعيين الوزراء يكون "من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم"، بمعنى أن الأصل هو من مجلس الأمة والاستثناء هو من غيرهم، ومشيرا إلى أن ما يحدث هو العكس من ذلك تماما. وأشار الخليفي إلى أن آلية انتخاب نواب مجلس الأمة يشوبها أيضا الكثير من الخلل، من حيث التأثيرات والضغوط المباشرة وغير المباشرة، والتي تمارس على الناخبين والناخبات، مثل بعض الاصطفافات القبلية او الطائفية او الاجتماعية او اي مؤثرات سلبية أخرى، معتبرا أن ذلك هو العامل الأساسي في تدني أداء النواب داخل البرلمان، ولافتا إلى أن المواطن الكويتي الذي عانى ويعاني من نتائج وتداعيات اختيار نواب الأمة يجب أن يتحرر من كل القيود التي تعيقه، ويصل إلى درجة التصالح السياسي مع نفسه أولاً قبل أن يتصالح مع أيه أطراف أخرى على حساب نفسه وحساب أبنائه ومستقبلهم.

وختم الخليفي مؤكدا أن تغيير الوضع السياسي نحو الأفضل هو مسئولية الشعب أولا وأخيرا، لأنه صاحب الكلمة الفصل في اختيار من يمثله ويحمل همومه ويتبنى قضاياه.

بحضور الجراح وعدد من سفراء الدول الشقيقة

افتتاح 3 أجنحة تراثية خليجية في «الموروث الشعبي» بقرية صباح الأحمد

الجراح وشرار أثناء الجولة في القرية التراثية

حضور جماهيري لافت لعروض القرية التراثية

أحد الأجنحة التراثية الخليجية

أعلنت قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية للموروث الشعبي الخليجي عن افتتاح الأجنحة التراثية لكل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، إلى جانب القرية التراثية التركية، بحضور وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح، وعدد من سفراء الدول الشقيقة، التي تأتي ضمن ضمن فعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي الذي يحظى سنويا بمكرمة سامية من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

■ وزير شؤون الديوان الأميري: نافذة للمواطنين والزوار للتعرف على المهن القديمة

وقام الشيخ علي الجراح والمشرف العام على قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية والمستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار ومدير القرية سيف الشلاحي وعدد من مسؤولي القرية بجولة تفقدية وسط حضور رسمي وشعبي كبير.

وفي هذا الجانب قال الجراح في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه هذه الفعاليات ان تواجد الاجنحة التراثية الخليجية يعكس الحضارة الخليجية الاصيلة لهذه الدول، معتبرا انها تسهم بالحفاظ على التراث الخليجي الغني، فضلا عن ادامة اواصر المحبة والاخوة بين شعوب الدول الخليجية.

وأشار إلى أن هذه الأنشطة تعد نافذة للمواطنين والزوار للتعرف عن قرب على التراث الخليجي والحرف اليدوية والمشغولات القديمة والصناعات والمهن التراثية التي مارسها ابناء الخليج في الماضي، مشيدا بما رآه في جميع هذه الاجنحة، والتي تعزز الوحدة الوطنية الخليجية.

وحول تعليقه بافتتاح القرية التركية قال الجراح ان هذه القرية تعد اضافة مهمة لقرية الشيخ "صباح الاحمد" التراثية بما تتضمنه من عروض تراثية وفنية تجسد الحضارة التركية، معتبرا ان اقامة القرية التركية تعكس علاقات التعاون بين البلدين الصديقين.

وذكر الجراح أن قرية الشيخ "صباح الاحمد" التراثية باستضافتها هذه الفعاليات التراثية المميزة وغيرها من الانشطة على مدار الموسم باتت تعد مسرحا ومكانا لتبادل الثقافات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

من جهته قال المستشار في الديوان الأميري والمشرف العام على القرية محمد ضيف الله شرار ان افتتاح هذه الاجنحة والقرية التركية يعزز مكانة قرية الشيخ "صباح الاحمد" التراثية لدى هذه الدول الشقيقة والصديقة واهتمامها بانجاح فعالياتها، مؤكدا ان القرية اصبحت منصة لنشر الثقافة والحضارة الانسانية المحلية والخارجية.

وأكد ان اقامة القرية التركية تأتي استكمالا لتبادل الثقافات التي تحرص عليه القرية مع الدول الاسلامية التي بدأت العام الماضي مع قرية جمهورية قرغيزستان، موضحا ان القرية تلقت طلبات عديدة من عدة دول لاقامة ملتقيات ثقافية واجتماعية في المواسم المقبلة.

وشدد المستشار على ان اقامة هذه الملتقيات جاءت بتوجيهات سمو الامير في ان يكون للقرية دور مهم في الحفاظ على التراث الخليجي والعربي والاسلامي، لا سيما ان الكويت لها دور محوري منذ القدم بجمع الكلمة وحب السلام والاخاء بينها وبين شعوب العالم.